وذكر لان لما نفى لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن الجد للنفي المتصل بالحال فكذا ذكر
نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مصداق ما بلغنا لزيادة
الحرف تدل على زيادة المعنى وان الشرطية نحو ان يضرب ولام الامر اي اللام
الموضوعة للامر سواء كان امر الفاعل الغايب او المفعول الغايب او
الفاعل المتكلم او المفعول المتكلم او المفعول المخاطب وهي مكسورة والفتح
لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجيء للمخاطب والغايب على
السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد تدخل
لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيعم اللفظ لمجموع الامرين مع التفصي
على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فلتفرحوا الخ
ان قلت المفهوم مما ذكرت ان تجيء صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي
وقد صرح ابو حنيفة رح بخلافه حيث قال في تعريفه غير انه لا يأتي
الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلنا معنى كلامه انه لا
يجيء من غير تأويل لئلا يلزم امر الشيء لنفسه ونهيه عنها والا فوروده
في الاستعمال كثير لا يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع و فلنجب وغير ذلك — لا يكاد يخ
ولهذا افرد الشريف رح قول السكاكي فلنعتز بما يقوله اي اذا كان
السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها اشارة الى ان
صيغة الطلب ليس على حقيقته بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين
على من هو بصدد المذكر تدبر فانه نفيس اطو فعل مضارع مجزوم
بلم سقط الياء علامة للجزم لان اصله اطوي بالياء المادة لما بين في موضعه

مطلب حروف الجوازم

في موضعه ان حرف العلة في اخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح
في اخر الفعل الغير المعتل اللام فاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على
جملة استصغت ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شيء مجرور بالاضافة
ذكر اليه من حرف جر سائلها مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة السائل اليه
عايد الى الكتب الثلثة والجار والمجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف
الاستثناء وهي اي حروف الاستثناء ادوات على ما مضى ما به يستثنى في الكلام
سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا وعدا وغير وسوى بحركات
السين وغيرها مثل سواء بالكسر او بالفتح وخلا وما عدا وليس ولا
يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما مثل قوله تعالى لما عليها حافظ
ما موصولة نذر فعل ماضي مع فاعله جملة فعلية صلة وفاعله مستتر
فيه عايد الى ما والموصول مع الصلة منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع
من ذكر شيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر
والعامل اي عامل النصب في الموصولة مع الصلة الا في قول العامل بتداء
والاخيرة او العامل الفعل السابق وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف
الاشهرين او منصوب على انه بدل من ذكر شيء بدل البعض من الكل لان ذكر
ما نذر بعض من ذكر شيء او بدل الاشتمال يرد عليه ان بدل الاشتمال انما
يكون بينهما تعلق بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف
به قيد حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه اطو لم — اذ الظاهر يكون خ
دون الا بل هو لقوة العامل اي لم اطو ذكر شيء الا المتحقق بالنذر اذ ذكر [illegible]

Copyright © King Saud University